

# جمهورية غينيا

العمل - العدالة - التضامن

## وزارة الميزانية



### دليل المواطن

قانون التمويل ٢٠١٧



# المدخل

## إخواني المواطنين الأعزاء

يشرفني ويسعدني أن أعرض عليكم دليل الميزانية الأول للمواطن المطبق على قانون المالية لعام ٢٠١٧.

تعتمد ميزانية الدولة في كل سنة من خلال قانون مالية بعد إقرارها في المجلس الوطني وتكون قابلة للتنفيذ بمرسوم رئيس الجمهورية.

ما قيمة ميزانية الدول؟ كيف تجمع هذه الميزانية؟ وكيف يتم تنفيذها؟ ومن الذي يقوم بمراقبة ذلك؟ أسئلة كثيرة، غالبا ما يكون فهم أجوبتها معقدا، وخاصة بالنسبة لغير المختصين في هذا العلم.

ومن أجل لتسهيل فهم ميزانية الدولة بالنسبة لجميع المواطنين قمنا بإعداد هذا الدليل. وقصدنا أن يكون دليلا بسيطا تقاعليا، ومفهوما لدى الجميع. يفهمك هذا الدليل كيف تستخدم الدولة وتوظف ميزانيتها (من حيث المصروفات والإيرادات والمبيعات) للتأثير على تنظيم اقتصادنا وتسييره، وتأثير ذلك في تطوير بلدنا.

تؤثر مخصصات الميزانية على أولويات الحكومة. على سبيل المثال: الإنفاق في البنية التحتية العامة، وتمويل المؤسسات التعليمية والصحية... التي ينبغي أن تؤثر في النشاط الاقتصادي والتوظيف على المدى القصير، بل تعزز الحالة الاقتصادية وتدعمها على المدى المتوسط والطويل. وهذا يعني أن للسياسات الحكومية العامة تأثيرا في الأوضاع الاقتصادية والتنظيمية على حد سواء.

ويندرج هذا الدليل أيضا في إطار واجبنا أن نطلعكم على كيفية توظيف ميزانيتكم واستهلاكها. فهذا الدليل - في الحقيقة - عبارة عن رغبتنا في أن نُعرب لكم عمليا استعداداتنا الابتكارية للقانون التنظيمي المرتبط بقوانين المالية ولائحتها التنفيذية. تلتزم وزارة الميزانية من الآن فصاعدا بالحفاظ على هذه المبادرة بنشر دليل المواطن حول قانون المالية سنوياً. ومن خلال هذا، نريد أن نجعل ميزانية الدولة في متناول المواطنين الذين ينبغي أن تتحسن ظروفهم المعيشية بهذه الميزانية.

وبهذه الطريقة نستطيع أن نثبت الشفافية في شأن الميزانية شيئا فشيئا، وهذا ما يريده رئيس الجمهورية بشدة. ورغبتنا هي أن يعطيكم هذا الدليل إجابات مرضية على أسئلتكم. وبطية عرض لأهم الأرقام المذكورة في قانون المالية لعام ٢٠١٧. ويعطيكم هذا الدليل معرفة عن مجموع موارد الدولة (الضرائب، الرسوم، والمساعدات الخارجية) مع مخصصاتها للخدمات العامة (الصحة والتعليم، والبنى التحتية، والأمن، والتنمية الريفية والبيئة...).

وآمل أن هذا الدليل سوف يعطيك الرغبة في أن تهتم أكثر بإجراءات الميزانية والسياسات الحكومية العامة. وبهذا القدر سوف نجعل المردود الاجتماعي والاقتصادي للسياسات العامة يزداد ويتطور. وهو كذلك أفضل طريقة لترجمة همومكم الخاصة في مختلف قوانين المالية، وفقاً لرغبة رئيس الجمهورية، البروفسور ألفا كوندي.

ولا يبقى لي سوى أن أتمنى لكم قراءة ممتعة.

وشكرا لكم

**د. محمد ل. دومبويا**

وزير الميزانية



## مختصرات:

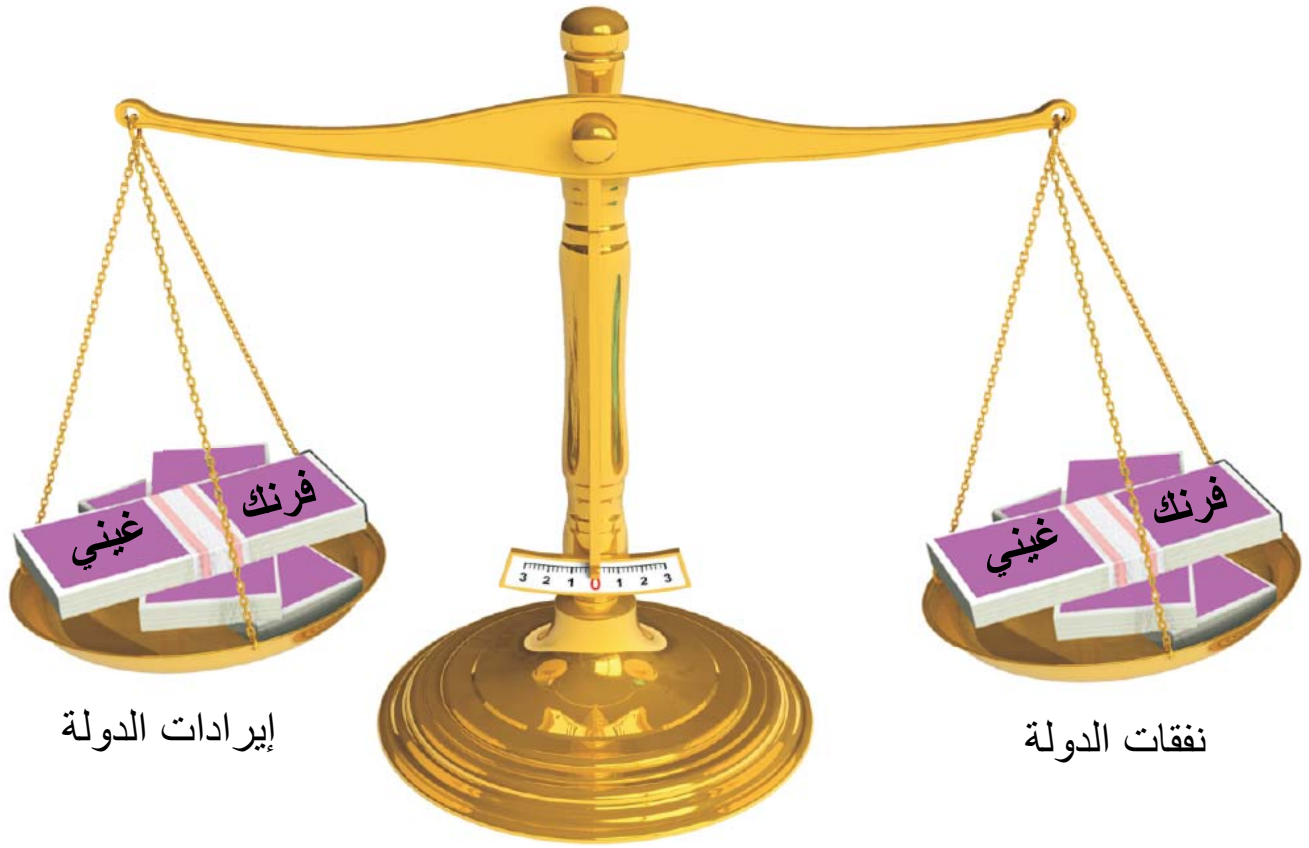
CAAF	مراكز الدعم لتمكين المرأة
DAF	قسم شؤون المالية
DGD	الإدارة العامة للجمارك
DNB	الإدارة الوطنية للميزانية
DNI	الإدارة الوطنية للضرائب
DNIP	الإدارة الوطنية للاستثمارات العامة
DNPEIP	الإدارة الوطنية لثراث الدولة والاستثمارات الخاصة
DNPP	الإدارة الوطنية للتخطيط والتنبؤات
DNT/CP	الإدارة الوطنية للخزانة والمحاسبة العامة
ERAM	المدارس الإقليمية للفنون والحرف
GNF	فرنك غينيا
IRE/DPE	إدارة المحافظات التعليمية / التفتيش الإقليمي للتعليم
ISSAV/VGE	المعهد العالي للعلوم الزراعية والبيطرية / فاليري جيسكار ديستان
LF	قانون المالية
LFI	قانون المالية الأولي
MB	وزير الميزانية
MEF	وزارة الاقتصاد والمالية
MPCI	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
OMVG	منظمة تنفيذ مشروع نهر غامبيا
PACV	برنامج دعم المجتمعات القروية
PAFISAM	مشروع تحسين التدريب والاندماج في القطاعات الزراعية و المناجم
PME	شركات صغيرة ومتوسطة
RER	رسوم صيانة الطرق
RP	مسؤول البرنامج
FINEX	التمويل الداخلي
TTC	الحقوق و الضرائب و التمويل الداخلي

## ما هو دليل المواطن في قانون المالية لعام ٢٠١٧؟

دليل المواطن في قانون المالية ٢٠١٧ هو عبارة عن مجموعة معلومات متعلّقة بالميزانية حول الممتلكات والخدمات التي تنوي الحكومة أن توفرها للمواطنين، تكاليفها المقدّرة والجهات المسؤولة عن تنفيذها.

ينبغي أن يشارك المواطنون -الذين هم المستفيدون الأوّل من الميزانية الوطنية- مشاركة فاعلة في العمليات المتعلّقة بالميزانية من خلال المعلومات التي تقدّمها الخدمات الحكومية. ودليل المواطن لميزانية الدولة لعام ٢٠١٧ هذا، هو الأداة التي تبيّن كيف تمّ إعداد الميزانية، وكيف اعتُمدتْ ونُفذتْ. كما أنّه يسمح لتحديد المسؤولين عن كلّ خطوة من هذه الخطوات، وتحديد أولويات الحكومة.





### ما المقصود بميزانية الدولة؟

ميزانية الدولة وثيقة بالإيرادات والنفقات المتوقعة على مدى فترة ١٢ شهرا، ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. هذا وثيقة ميزانية الدولة مختلف مصادر الإيرادات وكيفية توزيع هذه الإيرادات بين قطاعات الإدارة المختلفة؛ لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

في كل سنة تتم الموافقة على ميزانية الدولة في مشروع قانوني للمالية يتم إقراره في "الجمعية الوطنية" ثم يتم اعتمادها لتكون قابلة للتنفيذ بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

### لِمَ تجهيز ميزانية الدولة؟

الموارد المالية هي دائما غير كافية أن تمكّن الحكومة من أن تواجه تكاليف احتياجات جميع المواطنين، على سبيل المثال: الصحة، والتعليم، والأمن، والبنية الأساسية (الطرق والكهرباء والمرافق الزراعية ...) والتوظيف. ومن أجل هذا المأزق المتعلق بميزانية للدولة، تضطر الدولة أن ترتب احتياجاتها بتوزيع أفضل وممكن لممتلكاتها المحدودة على أساس الأولويات. وتظهر الأولويات التي تحددها الحكومة من خلال حجم ما يخصص من الموارد لكل قطاع في ميزانية الدولة. ومن هنا يأتي الاهتمام بتجهيز ميزانية الدولة، من أجل تحديد الأولويات وتقييمها ومعالجتها على النحو الأمثل.



كيف يمكن أن يشارك المواطنون في عملية وضع الميزانية؟

من المهم أن يفهم المواطنون عملية وضع الميزانية ليتمكنوا من مناقشة الحكومة في خياراتها ويؤثروا فيها وفي تصويت النواب في الجمعية الوطنية في الموارد وتوزيعها. إنّ مشاركة المواطن في عملية وضع الميزانية تمكنه من أن يتأكد من أنّ الميزانية قد راعت أولوياته من بين الاحتياجات المحددة.

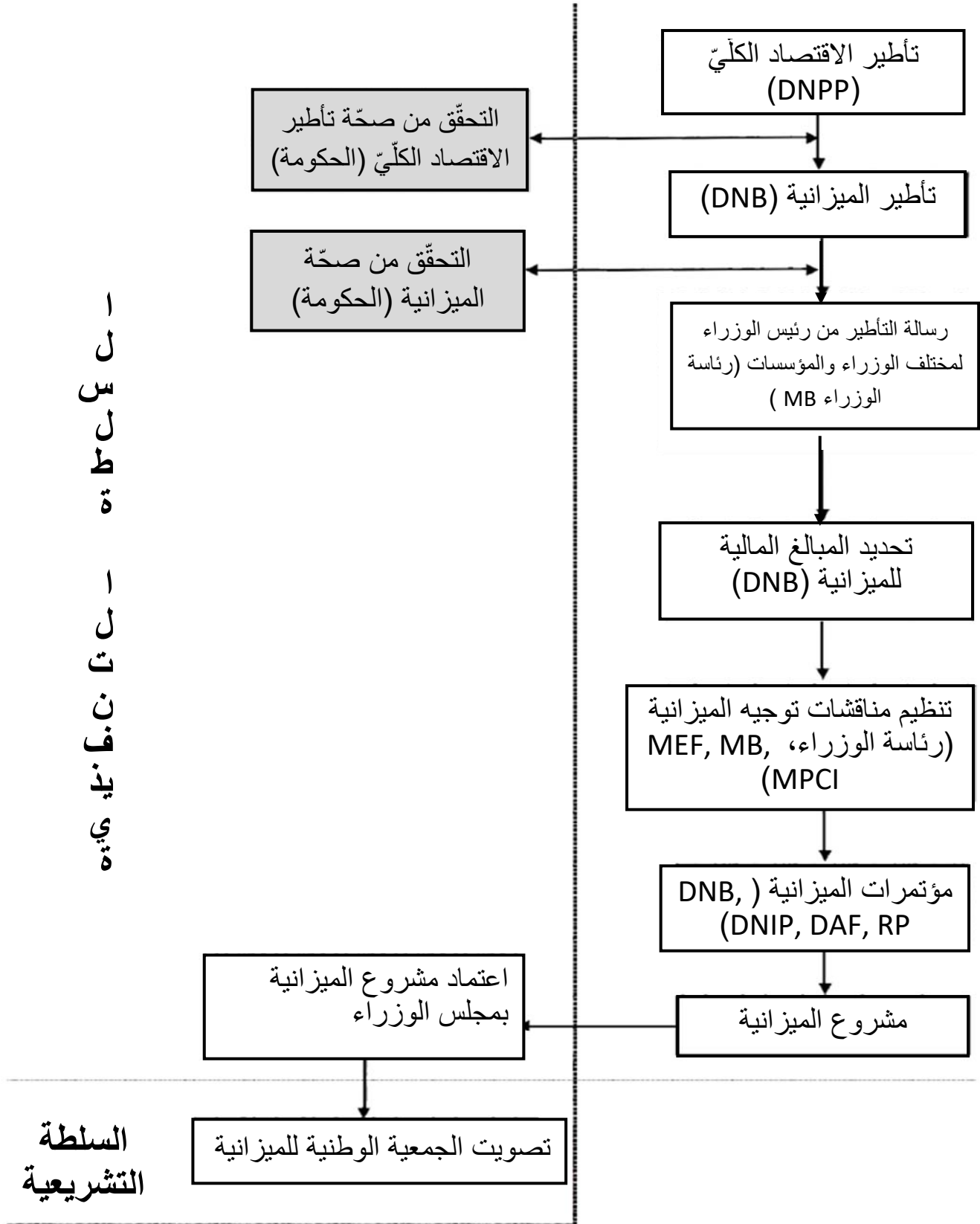


ويمكن للمواطن أن يتدخل في ذلك من خلال مكاتب الخدمات الممتدة للدولة واللامركزية في المقاطعات والأحياء، والبلديات الريفية والحضرية، والمناطق، والمقاطعات والمحافظات. ويمكن لأعضاء " الجمعية الوطنية " أيضا أن يرصدوا هموم المواطنين ليوصلوها إلى المجلس أثناء مختلف دورات وضع الميزانية للبرلمان.

وللاستفسار عن المسائل المتعلقة بميزانية الدولة و/ أو التعبير عن احتياجاته الأولوية، يمكن للمواطنين أيضا استخدام قنوات الاتصال التي هي الإذاعات الريفية والمجتمعية، وقنوات الإذاعة والتلفزيون العامة والخاصة، والصحف المطبوعة والصحف الإلكترونية.

في جمهورية غينيا، عادة ما تكون عملية وضع الميزانية منظّمة بتقويم يسمح للدولة أن تعمل بالتناسب مع دورة ميزانية موزّعة على أربع مراحل، هي: مرحلة إعداد الحكومة، مرحلة اعتماد الجمعية الوطنية، مرحلة تنفيذ الحكومة، ومرحلة التدقيق والرقابة من قبل دورة المحاسبة والجمعية الوطنية.

الشكل التالي يعطي لمحة عامة عن عملية إعداد الميزانية في غينيا.



## كم ميزانية الدولة إجمالياً لعام ٢٠١٧ ؟

تبلغ الموارد الإجمالية كما حُدِّدت في قانون المالية عام ٢٠١٧ م (١٥,٢٢٢ مليار GNF)، التي زادت بـ(١,٤٢٥ مليار GNF)، أو (١٠ %) مقارنة بميزانية عام ٢٠١٦ م. وتنقسم هذه الموارد إلى إيرادات محلية بـ(١٢,٩٠٥ مليار GNF) وإلى هبات بـ(٢,٣١٧ مليار GNF).

ترتفع مجموع نفقات الدولة المسجلة في ميزانية عام ٢٠١٧ إلى (١٥,٣٢٨ مليار GNF)، وزادت بـ(٧٨٩,٧٣ مليار GNF)، بنسبة (٥ %) وذلك مقارنةً بعام ٢٠١٦. المقصود من هذا الزيادة هو لضمان الاستراتيجيات والأولويات الواردة في استراتيجية انتعاش ما بعد-إيبولا عام لفترة ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٧، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة ما بين عامي ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وتنقسم النفقات في الموازنة العامة للدولة الى: النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

والفارق بين الإيرادات والنفقات الإجمالية لقانون المالية لعام ٢٠١٧ يبرز لنا الحاجة إلى إيرادات إضافية بقيمة (١٠٦) مليار GNF لتمويل النفقات.

## من أين تأتي إيرادات ميزانية الدولة؟

تتحصل الحكومة أساساً إيراداتها من الضرائب والرسوم التي يدفعها المواطنون والشركات في القطاع الخاص.



ويُقصد أساساً ضرائب مثل ضرائب الشركات، وضرائب دخل الأفراد، ورسومات الممتلكات والخدمات، بما في ذلك رسومات منتجات المناجم والمعادن، والضريبة العقارية وضريبة التجارة الدولية.

وتتحصل الحكومة كذلك من الخارج تبرعات وقروض لتمويل بعض الاحتياجات المفيدة للتطوير الوطني.



وتظهر إيرادات ميزانية الدولة عام 2017 كما يلي:

الصيغة	قانون المالية ٢٠١٦	قانون المالية الأولى ٢٠١٧	الفارق بين قانوني المالية ٢٠١٧ و ٢٠١٦	الفارق بين نسبتي المئوية ٢٠١٦ و ٢٠١٧
إيرادات ضريبية	١٠٠٨٧٠	١٢٠٢٠١	١٠٣٣١	١٢%
ضرائب، ورسومات الدخل والأرباح	٢٠٢٢٠	٢٠٨٧٥	٦٥٥	٣٠%
ضرائب الشركات	١٠٥٩٥	٢٠٠٢٢	٤٢٧	٢٧%
ضرائب الدخل المقتطعة من المصدر	٤٤٧	٥٢٦	٧٩	١٨%
ضرائب مقتطعة من دخل الأفراد	١٧٨	٣٢٨	١٤٩	٨٤%
ضرائب الموروثات	٤٧	٤١	٦-	١٣%-
ضرائب التجارة الخارجية والصفقات الدولية	٢٠٦٢٥	٢٠٥٠٤	١٢١-	٥%-
رسوم صيانة الطرق	١٨٨	٢٠١	١٣	٧%
ضرائب الممتلكات والخدمات	٥٠٦٠١	٦٠٣٣٤	٧٣٣	١٣%
بما في ذلك الضرائب على المعادن	٤٨٣	٧٠٧	٢٤	٤%
الإيرادات الضريبية الأخرى	١٨٨	٢٤٥	٥٧	٣٠%
الإيرادات من غير الضريبة	٦٧٤	٧٠٤	٣٠	٥%
ميزانية مهمات خاصة	٣٣٢	٠	٣٣٢-	٠%
إجمالي الإيرادات الداخلية	١١٠٨٧٦	١٢٠٩٠٥	١٠٠٣٠	٩%
الهبات	١٠٩٢٢	٢٠٣١٧	٣٩٥	٢١%
مجموع إجمالي للموارد	١٣٠٧٩٨	١٥٠٢٢٢	١٠٤٢٥	١٠%

الموارد الخارجية

الهبات	١٠٩٢٢	٢٠٣١٧	٣٩٥	٢١%
القروض	١٠٦٢٥	١٠١٣٠	٤٩٥	٣١%-
مجموع الموارد الخارجية	٣٠٥٤٦	٣٠٤٤٧	١٠٠-	٣%-

## توزيع الإيرادات المحلية بخدمة المجلس

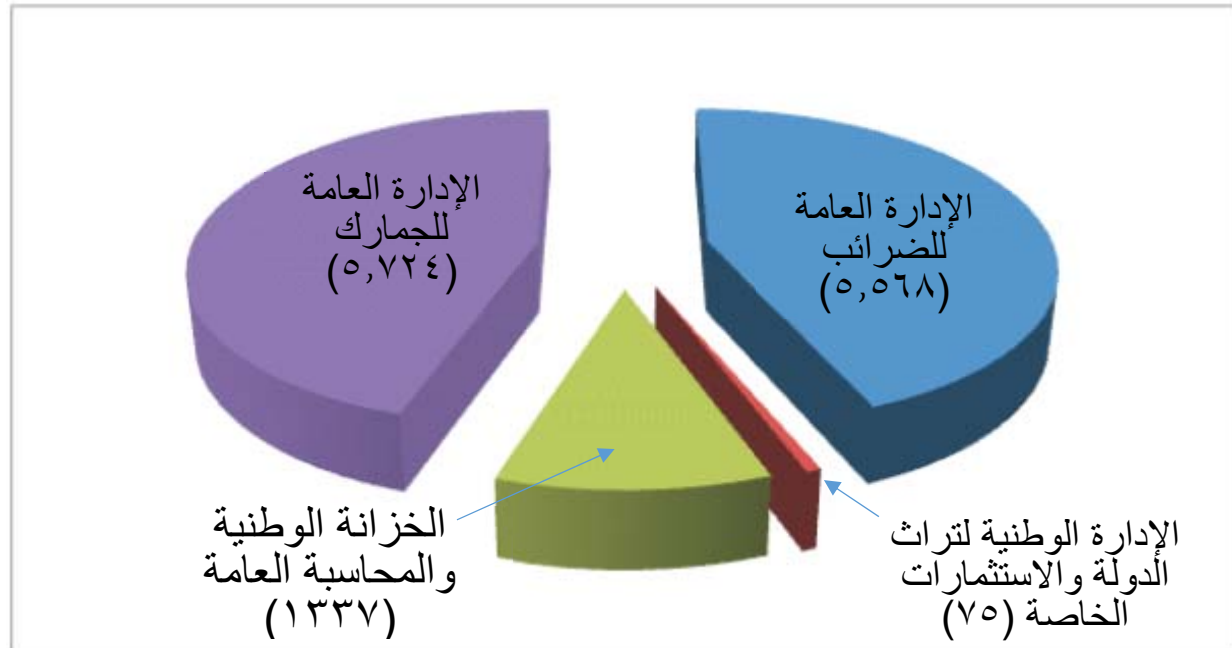
النسبة المنوية	الفجوة	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٦	
%١٢	١,٣٤٨	١٢,٧٠٤	١١,٣٥٦	مجموع الإيرادات الداخلية بدون رسوم صيانة الطرق RER
%٢٥	١,١١٣	٥,٥٦٨	٤,٤٥٥	مجموع الإدارة الوطنية للضرائب DNI
%٢٥	١٥	٧٥	٦٠	مجموع الإدارة الوطنية لتراث الدولة والاستثمارات الخاصة DNPEIP
%٣	٣٩	١,٣٣٧	١,٢٩٧	مجموع الإدارة الوطنية للخرانة والمحاسبة العامة DNT/CP
%٣	١٨١	٥,٧٢٤	٥,٥٤٤	مجموع الإدارة العامة للجمارك DGD
%٧	١٣	٢٠١	١٨٨	رسوم صيانة الطرق RER
%١٢	١,٣٦٢	١٢,٩٠٥	١١,٥٤٤	مجموع الإيرادات مع رسوم صيانة الطرق RER

الجزء الأكبر من الإيرادات التي تستخدمها الحكومة لشراء الممتلكات والخدمات يأتي من الضرائب والرسوم التي يدفعها المواطنون وشركات القطاع الخاص. والجزء الآخر من موارد ميزانية الدولة يأتي من الهبات والقروض التي تحصل الحكومة عليها من طرف الجهات المانحة الدولية (البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، إلخ) والدول الصديقة (فرنسا، والصين، واليابان، إلخ).

الإيرادات الداخلية من ميزانية الدولة تتكوّن من الإيرادات ضريبية والإيرادات غير الضريبية.

وتقدّر توقّعات الإيرادات الضريبية لميزانية الدولة في عام 2017 بـ (١٢٠٠٠) مليار GNF، أي: بزيادة (١,٣١٨) مليار GNF مقارنة بعام ٢٠١٦. وتقدّر توقّعات الإيرادات غير الضريبية بـ (٧٠٤) مليار GNF في عام ٢٠١٧ بمقابل (٦٤٧) مليار GNF في عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها (٣٠) مليار GNF.

ويبين الرسم البياني أدناه توزيع الإيرادات بحكم الإيرادات (بمليار في GNF).



## كيف سيتم إنفاق إيرادات ميزانية الدولة في عام ٢٠١٧ ؟

سيتم توزيع مصروفات الدولة لعام ٢٠١٧ التي يبلغ مجموعها (١٥,٣٢٨) مليار GNF على النحو التالي حسب الفئات:

- فوائد الديون ..... ١,١٥٦ مليار GNF
- الأجور والمرتبات ..... ٣,٦٠٠ مليار GNF
- المشتريات من الممتلكات والخدمات ..... ٣,٢١١ مليار GNF
- الإعانات والتحويلات ..... ٢,٥٠٨ مليار GNF
- الاستثمارات ..... ٤,٨٥٣ مليار GNF

تمثل **توقعات مصروفات فوائد الديون (٨ ٪)** من مجموع المصروفات في عام 2017، وتهدف هذه المصروفات لقضاء المبالغ المقرضة بصفة القروض الممنوحة للدولة من طرف الدائنين من الداخل والخارج.

وتهدف **مصروفات الأجور والمرتبات** لسداد المبالغ الخاصة مرتبات المسؤولين الحكوميين وسائر موظفي الدولة في الخدمات العامة، مثل المعلمين، والأطباء، والشرطة، والجنود، والقضاة، الإداريين، وسكرتيرات، إلخ. وتمثل هذه المصروفات (٢٣ ٪) من مجموع مصروفات الدولة لعام ٢٠١٧.

وتمثل **مصروفات شراء الممتلكات والخدمات (٢١ ٪)** من المصروفات الإجمالية لميزانية الدولة لعام ٢٠١٧. وهي مخصصة لشراء التجهيزات، المواد، والأثاث وغير ذلك من المعدات وكذلك ما يتعلق بصيانة المباني الإدارية والأثاث والمواد اللازمة لتسيير خدمات الدولة.

تهدف **الإعانات والتحويلات** إلى دفع نفقات المعاشات المدنية والعسكرية، والمنح الدراسية للطلاب، ونفقات تسيير المستشفيات والمراكز الطبية-العمومية والمراكز الصحية، ودعم جمعيات المحلية، ومنظمات أخرى. وتمثل هذه النفقات (١٦ ٪) من مجموع المصروفات لعام ٢٠١٧.

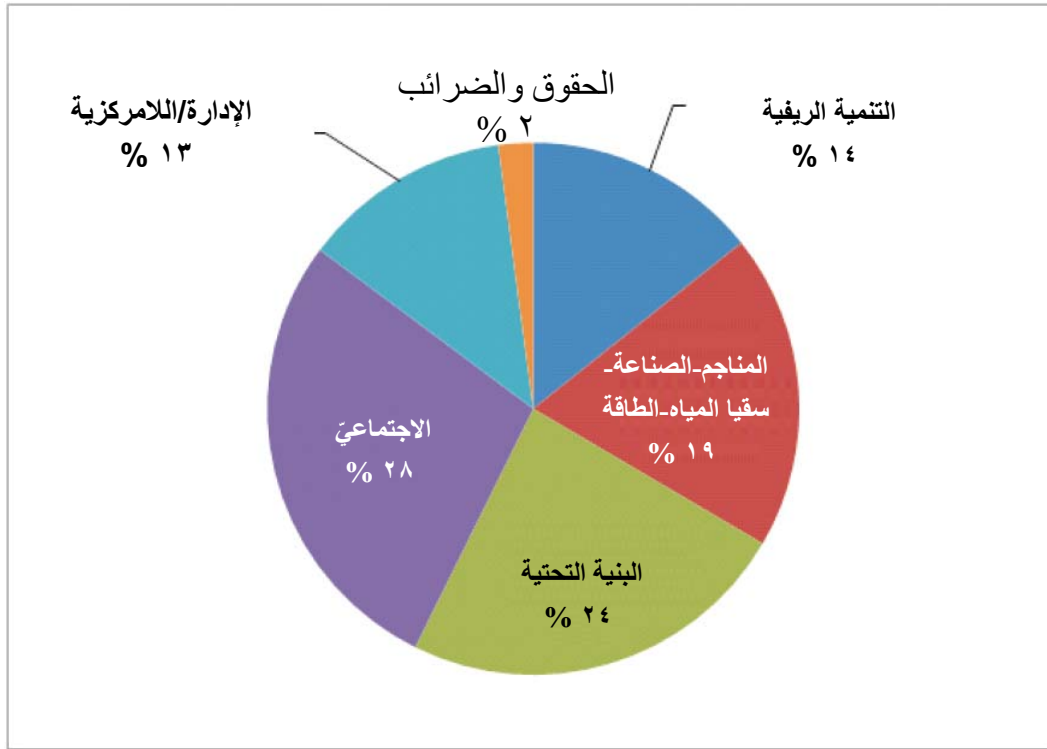
وتمثل **نفقات الاستثمارات (٣٢ ٪)** من مجموع مصروفات الدولة. وهي تهدف إلى تمويل المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تحسين وضع حياة المواطن (السدود الكهربائية، والطرق، تجهيز مرافق الزراعة المائية، المستشفيات، المدارس،...).

يتم تمويل هذه النفقات بالموارد المحلية بحدود (٢,٤٠٨) مليار GNF أي بـ (٥٠ ٪) من النفقات الاستثمارية، ومن الهبات المقدرة بـ (١,٣١٥) مليار GNF، والقروض من الخارج في حدود (١,١٢٩) مليار GNF.

### ما مقدار مصاريف الاستثمار المتوقعة حسب المجالات ؟

يصل مبلغ مشاريع الاستثمار لعام ٢٠١٧ إلى (٤,٨٥٣) مليار GNF، أي: (٣٢ ٪) من الميزانية الإجمالية الموزعة على مختلف مجالات التنمية (التنمية الريفية، البنى التحتية، الاجتماعي، المناجم-سقيا المياه-الطاقة-الصناعة والإدارة).

## توزيع مصاريف الاستثمارات حسب المجالات



مصدر: DNIP , DNB

### التنمية الريفية

حُصِّصَ لهذا القطاع في قانون المالية لعام ٢٠١٧ (٦٨٢) مليار GNF ما يمثل (١٤ %) من إجمالي نفقات الاستثمار من أجل دعم قطاعات الزراعة، صيد السمك، وتربية المواشي ومواقع سقى المياه.

ويتم التركيز في المشاريع الرئيسية في فروع القطاع الزراعي على تقديم الدعم إلى القطاع الزراعي، وبرنامج دعم القطاعات الزراعية، وإعادة تأهيل الطرق الريفية، والأراضي المنخفضة والسهول، إعادة إطلاق قطاع القطن، التنمية المتكاملة في غوال-كوندارا.



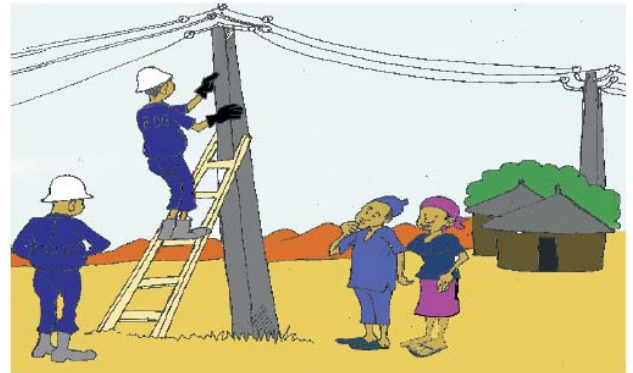


وبالنسبة للقطاع الفرعي لصيد السمك، فإن إجراءاته ذات الأولوية لعام ٢٠١٧ لها علاقة بإجراءات تنفيذ المشروع الإقليمي لصيد السمك في غرب إفريقيا، وتطوير ميناء صيد السمك التقليدي في حي كابورو، وحماية غابات ضفاف الأنهار والبحار (أشجار القرم)، وتنمية تربية الأسماك في منطقة غينيا الغابية وبناء مواقع لتفريغ السمك في تيمينيائي و بونفي.

وفي القطاع الفرعي لتربية المواشي فإن مشاريع الاستثمار تشمل بناء مسلخ ومجازر حديثة وإتمام بناء مركز مكافحة مرض النوم (تريبانوزوما).

في إطار توفير سقيا المياه القروية، سيتم التركيز فيه على إنجاز مواقع سقيا المياه (حفر حنفيات) في محافظات نزيريكوري، لولا ويومو، ومشروع توفير سقيا المياه في أرياف منطقة غينيا العليا.

### المناجم - الصناعة - الطاقة



ويحصل قطاع المناجم-الصناعة-المياه في ميزانية الدولة عام 2017، على مبلغ (٩١٥) مليار GNF، أي (١٩ %) من مصاريف الاستثمار الإجمالي.

وفي القطاع الفرعي للمناجم تتمثل أهم الأعمال المخطّط لها لعام ٢٠١٧ في مشروع دعم إدارة قطاع المناجم، وبرنامج رسم خرائط غاوال - تيليميلي الجيولوجية المائية، وإعادة تأهيل القاعدة الجيولوجية في بيتا.

في القطاع الفرعي للصناعة، تتعلّق المشاريع التي سيتم إنجازها في عام ٢٠١٧ ببناء مركز دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبناء مختبر الرصد الجوي وتجهيزه.

وأما ما يتعلّق بإمداد المناطق الحضرية بسقيا المياه، فمن المتوقع في عام ٢٠١٧ إنجاز المرحلة الأولى من المشروع الرابع لسقيا المياه في كوناكري، وإعادة تأهيل مشروع توفير سقيا المياه في كوناكري، وإنجاز برنامج توفير سقيا المياه في ٦ مدن من المناطق الداخلية (غاوال، توغي، ليلوما، لولا، يومو، وسيغيري).



وتشمل أهم المشاريع المتوخّى إنجازها في القطاع الفرعي للطاقة تزويد وتثبيت (٣٠,٠٠٠) أعمدة إنارة للشوارع، وإعادة تأهيل حي كالوم ٥/٣، وتزويد المناطق الريفية بالكهرباء، وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء وتوسيعها في كوناكري، ودراسة مشروع فومي، وتطوير الطاقة الكهرومائية في سامباغالو في إطار المشروع المسمى (OMVG)، أي المنظمة لتنفيذ مشروع نهر غامبيا، والمشاريع المائية في غينيا.

### البنى التحتية



وتبلغ المصاريف المخصصة لإنجاز مشاريع البنى التحتية (١,١٣٩) مليار GNF في عام ٢٠١٧. وهي تأخذ حوالي (٢٤ %) من نفقات الاستثمار، مع تخصيص جزء كبير في عملية إعادة تأهيل الطرق وتشبيدها.

وتتمثل أهم الإنجازات في القطاع الفرعي للطرق في بناء الطريق كيسيدوغو وكانكان وضع القار عليه، الطريق كوروسا - دابولا، الطريق لابي- مدينة غوناس، الطريق كنكان - مانديانا، الطريق السريع ٢ في ٢ PK ٣٦ - كوياء، الطرق الحضرية في كوناكري، الطريق ٥٣ PK - غيكيدو- كوندبيادو، وبناء طرق المحافظات والمجتمعات المحلية، وإعادة تأهيل الطريق كويا - مامو.

في إطار التخطيط الحضري والإسكان، من المتوقع إعادة بناء قصر محمد السادس واعمال التنظيف لعواصم الأقاليم الأربعة مع كوناكري.

وتعدّ أعمال إعادة تأهيل مطار/نزيريكوري والبنى التحتية للأرصاد الجوية من أهم الإجراءات المتوقعة في إطار تحسين وسائل النقل.



في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ٢٠١٧ سيتم استمرار تمديد الألياف الضوئية وإعادة تأهيل أجهزة الإرسال لزيادة التغطية الوطنية للإذاعة والتلفزيون الوطنية.

## الاجتماعية:

في القطاع الاجتماعي، الإنفاق المخطط لها في ميزانية الدولة لعام ٢٠١٧ بلغت ١,٣٣٠ مليار GNF ، أو ٢٨% من الإنفاق إجمالي على الاستثمار، وتتركز أساساً على الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.

وبالنسبة للقطاع الفرعي للصحة، المشاريع الرئيسية المخطط لها لعام ٢٠١٧ تشمل إعادة تأهيل وتوسيع مستشفى دونكا، تقوية وإعادة بناء النظام الصحي ما بعد فيروس إيبولا.

على مستوى التعليم ما قبل الجامعي، ترتبط الإجراءات ذات الأولوية ببناء وتجهيز المدارس الثانوية الريفية، وتقديم الدعم للتعليم الابتدائي، وبناء وتجهيز الفصول الدراسية الابتدائية، والصندوق المشترك للتعليم الأساسي والبناء وكذلك تجديد التفيتش الإقليمية للتعليم ومديريات التعليم في المحافظات.

للتعليم الفني والتدريب المهني، ستشمل الاستثمارات المخططة بناء المدارس الإقليمية للفنون والحرف (ERAM)، ومشروع تحسين التدريب والإدراج في قطاعات الزراعة والمناجم (PAFISAM)، وإعادة تأهيل مراكز التدريب المهني.

وتشمل المشاريع للتعليم العالي على دراسات لتشييد المركز الجامعي للأقاليم وإعادة تأهيل وتجهيز الجامعات وبرنامج دعم المعهد العالي للعلوم الزراعية والبيطرية فاليري جيسكار ديستان في فارانه.

فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية، تشمل المشاريع التي ستنفذ برنامج التحفيز الاجتماعي ما بعد فيروس إيبولا (PERSIF)، بناء القدرات الشباب والنساء في المناطق المتضررة من فيروس إيبولا، نظام حماية الأطفال، وبناء مركز وطني لتقويم العظام في دونكا" وبرنامج إعادة تأهيل المراكز الدعم للتمكين للمرأة.

## الإدارة/اللامركزية

النفقات الاستثمارية  
المخططة لتعزيز  
اللامركزية بلغت ٦٠٧  
مليار GNF وتمثل  
١٣% من إجمالي  
الاستثمارات لعام  
٢٠١٧. النفقات المخطط  
لها في ميزانية الدولة  
عام ٢٠١٧ تتعلق أساساً  
بالمرحلة الثالثة من  
برنامج الدعم لمجتمعات  
القرية III، البنية التحتية  
للاحتفال بيوم الاستقلال  
في غينيا العليا،  
ومشروع قرية بانكو  
المستدامة، الانتهاء من  
أعمال البنية الأساسية  
للاحتفال بعيد



الاستقلال في بوكي ومامون و أنزيريكوري، بناء المدرسة الوطنية للشرطة في كافيليا وإعادة تأهيل المحاكم والهيئات القضائية .

### جدول توزيع نفقات الاستثمارات بالقطاعات والقطاعات الفرعية

التسميات	بنك الأهلي للتنمية ٢٠١٧	مجموع تمويل ال خارجي ٢٠١٦	مجموع قانون المالية ٢٠١٧	حصة في المجموع
١ التنمية الريفية	١١٨ ٣٧٦,٤٠	٥٩٣ ٧٣٨,٥٠	٦٨٢ ١١٤,٩٠	%١٤
١١ الزراعة	٩٥ ٥٢٢,٤٠	١٩٧ ٠٥٣,٠٠	٢٩٢ ٥٧٥,٤٠	%٦,١
١٢ تربية	٧ ٥٨٣,٠٠	-	٧ ٥٨٣,٠٠	%٠,٢
١٣ صيد الأسماك	٣ ٧٠٠,٠٠	٨٣ ٠٢٩,٨٠	٨٦ ٧٢٩,٨٠	%١,٨
١٤ الغابات/مياه القرية	١١ ٧٧١,٠٠	٢٨٣ ٦٥٥,٧٠	٢٩٥ ٢٢٦,٧٠	%٦,٢
٢ التعدين-الصناعة-المياه-الطاقة	٥٠٦ ٧٠٣,٥٠	٤٠٨ ٥٩٠,٩٠	٩١٥ ٢٩٤,٤٠	%١٩
٢١ التعدين والجيولوجيا والبيئة	١٤ ٣١٤,٤٠	١٦ ٥٢٤,٩٠	٣٠ ٨٣٩,١٠	%٠,٦
٢٢ الصناعة-الشركات الصغيرة والمتوسطة-التجارة-الحرف	٤ ٧٦٩,٠٠	٧ ٥٧٠,٣٠	١٢ ٣٣٩,٣٠	%٣,٠
٢٣ المياه في المناطق الحضرية	٤٥ ٢٢٧,٠٠	١٣٣ ٤٦٢,٠٠	١٧٨ ٦٨٩,٠٠	%٤
٢٤ الطاقة	٤٥ ٥٥٨,٦٠	٢١١ ٦٨٤,٣٠	٦١٩ ٢٤٢,٩٠	%١٣
٢٥ الهيدروليكية	٣٣ ٨٣٤,٥٠	٣٩ ٣٤٩,٦٠	٧٣ ١٨٤,١٠	%١,٥
٢٦ الضيافة - السياحة	١ ٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	١ ٠٠٠,٠٠	%٠
٣ البنية التحتية	٧٦٢ ٣٣٦,٦٧	٣٧٧ ١٧٣,٨٠	١ ١٣٩ ٥١٠,٤٧	%٢٤
٣١ التنمية الحضرية - مأوى	٧٦٢ ٣٣٦,٦٧	٢٨ ١٠٦,٠٠	٦٨ ٩٠٥,٠٠	%١,٤
٣٢ الأشغال العامة	٧٠٥ ٦٣٨,٦٠	٣٤٩ ٠٦٧,٨٠	١ ٠٥٤ ٧٠٦,٤٠	%٢٢,١
٣٣ النقل / ارساد الجو	٤ ٧٧٥,٢٠	٠,٠٠	٤ ٧٧٥,٢٠	%٠,١
٣٤ الاتصالات السلكية واللاسلكية / البريد	١١ ١٢٣,٨٧	٠,٠٠	١١ ١٢٣,٨٧	%٠,٢
٤ الاجتماعية	٥٠٦ ٢٢٧,١٠	٨٢٤ ٠٦٢,٤٠	١٣٣ ٢٨٨,٥٠	%٢٨
٤١ الصحة / الشؤون الاجتماعية	٣١٤ ٢٠٩,٨٠	٥٩٤ ٩٦٧,٤٠	٩٠٩ ١٧٧,٢٠	%١٩
٤٢ التربية	١٦٧ ٧٨٥,٤٠	١٨٣ ٣٩٧,٠٠	٣٥١ ١٨٢,٤٠	%٧
٤٣ القطاعات الاجتماعية الأخرى	٢٤ ٢٣١,٩٠	٤٥ ٦٠٧,٠٠	٦٩ ٩٢٨,٩٠	%١,٥
٥ إدارة / اللامركزية	٣٣٥ ٧٣٤,٧٠	٢٧١ ٣٢٥,٤٠	٦٠٧ ٠٦٠,١٠	%١٣
٥١ الإدارة العامة	١٤٧ ١٥١,٦٠	٢٠٥ ٥٢٠,٦٠	٣٥٢ ٦٧٠,٢٠	%٧
٥٢ اللامركزية / الأمن	١٨٨ ٥٨٣,١٠	٦٥ ٨٠٤,٨٠	٢٥٤ ٣٨٧,٩٠	%٥
المجموع قبل الضرائب	٢ ٢٢٩ ٣٧٨,٣٧	٢ ٤٤٤ ٨٩٠,٠٠	٤ ٦٧٤ ٢٦٨,٣٧	%٩٨
٦١ الرسوم والضرائب على التمويل الخارجي (TTC)	١٠٠ ٢٧٥,٥٠	٠,٠٠	١٠٠ ٢٧٥,٥٠	%٢,١
٥ العنوان الخامس: الاستثمار.	٢ ٣٢٩ ٦٥٣,٨٧	٢ ٤٤٤ ٨٩٠,٠٠	٤ ٧٧٤ ٥٤٣,٨٧	%١٠٠

ما هو دور المواطن وكيف يمكن أن تشارك في عملية الميزانية؟

### قسم الميزانية: محافظة مامو

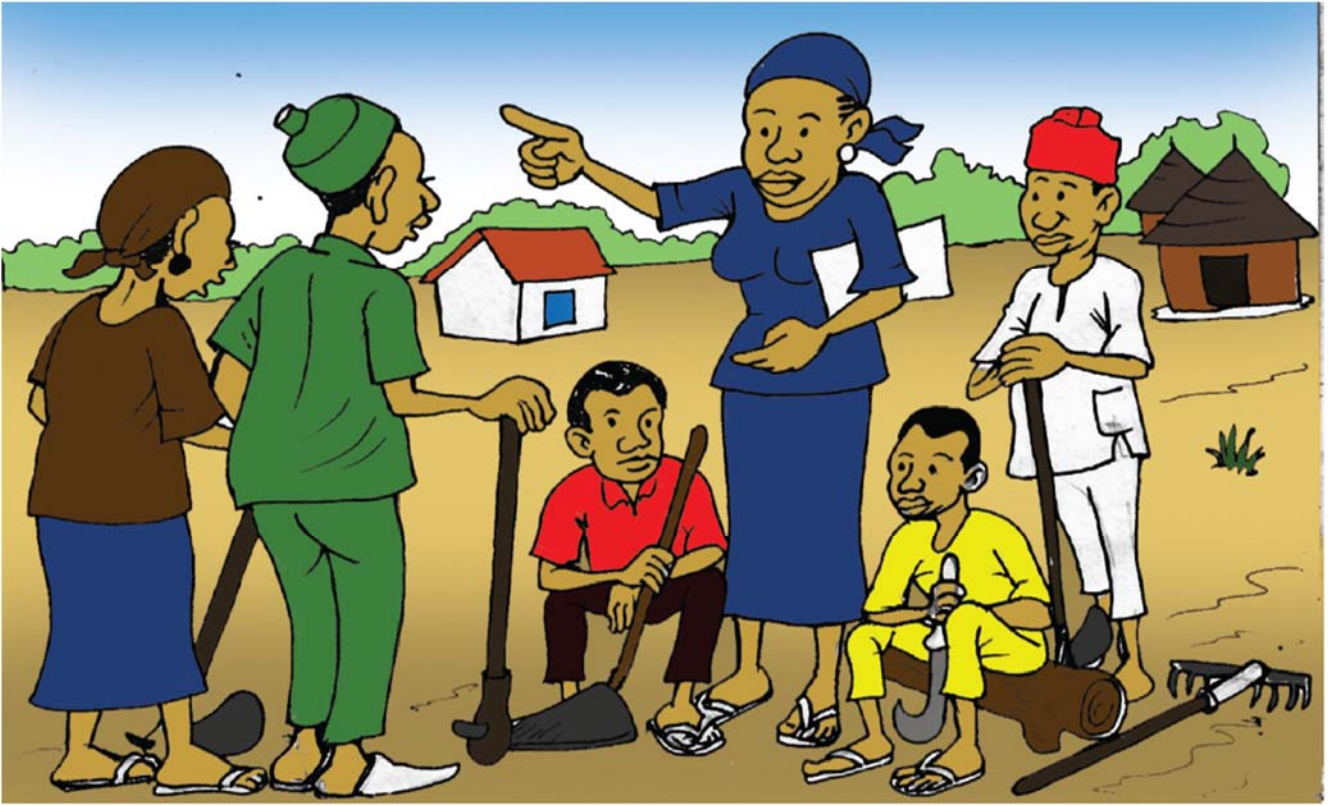
ماذا تخطط الحكومة في ميزانيتها بالنسبة لنا هذا العام؟

هذا العام، تخطط الحكومة في ميزانية الدولة ترميم المدارس والمراكز الصحية وشراء لوازم المدرسية...



إعداد الموازنة العامة للدولة هو عملية تشاركية سنوية تشارك فيها الدوائر الحكومية على المستويين المركزي واللامركزي، وشركاء التنمية، والبرلمان، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على مختلف المستويات.





مشاركة المواطنين في هذه العملية ستكون إسهاما كبيرا في اختيار برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

### على هذا النحو، يُمكن المواطنين:

- حضور جلسات الاستماع بشأن الميزانية أو متابعة لهم على حد سواء على المستوى الوطني وفي مناطق الخاصة بهم.
- المشاركة في أي حدث يمكن أن تعطي لهم الفرصة للاجتماع بالقادة في العمل المجتمعي؛
- زيارة مكاتب الخدمات الإدارية الأقرب، على سبيل المثال، تلك التي بحي أو منطقة ويمكن أن يجتمع مع القادة لجمع المعلومات بشأن الموارد العامة المخصصة لها، ومناقشة شواغلهم،
- العثور على نسخة ورقية أو إلكترونية لهذا الدليل أو ميزانية الدولة في مواقع الإنترنت الخاصة بالوزارات الاقتصادية (وزارات للميزانية والاقتصاد والمالية، والتخطيط والتعاون الدولي) .

### أين يجد المواطنون الميزانية الوطنية؟

مشروع ميزانية الدولة ليست في القانون المالية الا بعد اعتمادها من قبل المجلس الوطني على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي بالمجلس المحلي (مجلس حي، مقاطعة، وبلدية، إقليمي، إلخ). وبعد اعتمادها، يمكن الاطلاع على قانون المالية في الجريدة الرسمية للجمهورية، أو في دوائر بوزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الميزانية. يمكن الاطلاع على قانون المالية أيضا بالموقع الإلكتروني لوزارة الميزانية. [www.mbudget.gov.gn](http://www.mbudget.gov.gn)



## كيف ينبغي أن يشارك المواطنون في تقييم تنفيذ الميزانية؟

يبدأ تنفيذ ميزانية الدولة فور التوقيع على مرسوم توزيع الاعتمادات .

الوزارات والمؤسسات الجمهورية هي المسؤولة عن تنفيذ ميزانية الدولة وعن العلاقة مع خدمات التقنية للوزارات الاقتصادية.

تحصيل الإيرادات يتم توفيرها من قبل السلطات الارادات (المديرية الوطنية للضرائب، والمديرية العامة للجمارك والمديرية الوطنية للخزانة الوطنية والمحاسبة العمومية).

مبادرة النفقات تأتي من جانب الوزارات ويتم توفير الدفع عن طريق المديرية الوطنية للخزانة والمحاسبة العامة.

المديرية الوطنية للرقابة المالية هو عنصر التحقق من الصحة ومطابقة النفقات مع أحكام قانون المالية قبل ارضائها.

ومتابعة تنفيذ الميزانية (تحصيل الإيرادات ودفع النفقات) بيد المديرية الوطنية للميزانية.

المفتشية العامة للمالية يقوم بمراقبة وتقييم للموارد المالية العامة وتقديم تقريرها السنوي إلى وزير الميزانية.

يتم تتبع تنفيذ الميزانية في تنظيم مشروع القانون الذي يجب أن يقدم إلى المجلس الوطني بعد التصديق على حسابات الإدارة من قبل محكمة الحسابات.

للمواطنين الحق في مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة. هم مشجون على رصد تنفيذ الأعمال والخدمات التي يؤديها مقدمي الخدمات. يجب للمواطنين ان يتحققوا مع مديري الأموال العامة على مستوى تنفيذ الاعمال المخطط لها والمدرجة في الميزانية.

## الاستنتاج.

حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة يسمح للمواطنين بالمشاركة مشاركة كاملة في عملية الميزانية.

السياسة الجديدة لوزارة الميزانية جعل هذا الحق قابل للممارسة، بحيث تعزز الشفافية في الميزانية، وهي أيضاً تجسيد لإرادة السياسية لرئيس الجمهورية على ان تكون الميزانية الوطنية في خدمة المواطن.

للحصول على معلومات بشأن ميزانية الدولة، المواطنون مدعوون لزيارة موقعنا على شبكة الإنترنت :

[www.mbudget.gov.gn](http://www.mbudget.gov.gn).

## سرد:

**ميزانية الدولة:** وثيقة تبين جميع إيرادات ونفقات الدولة لفترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة واحدة.

**تأطير الميزانية:** عملية التخطيط وبرمجة الميزانية لتقييم النسب العامة المخططة للإيرادات والأنفاق الممكنة لمدة ٣ إلى ٥ سنوات.

**إدارة الحسابات:** مجموعة من الوثائق الرقمية والمبررات للإيرادات والنفقات، والتي بسببها تبرر محاسب عام في محكمة الحسابات العمليات التي اداها والمتمركزة عنده طوال السنة المالية.

**المؤتمرات الميزانية:** اجتماع بين الكوادر في الوزارة الميزانية وممثلي وزارات القطاعات على التحكم الاولي على مبلغ النفقات التي تخطط لخدمات الدولة في مشروع قانون المالية.

**الدورة الميزانية:** ويشمل دورة الميزانية في مراحل الإعداد والتنفيذ ومساءلة حسابات ميزانية الدولة التي تمتد من ١ كانون الثاني/يناير من السنة إلى ٢٨ شباط/فبراير من السنة التالية.

**العجز في الميزانية:** العجز في الميزانية هو الحالة التي تقل إيرادات الدولة من الإنفاق في سنة. وفي ذلك، تكون الرصيد سلبي.

**النفقات الجارية:** هذه هي النفقات اللازمة لسير اعمال الإدارة (دفع الأجور، وشراء اللوازم والأثاث ومعدات المكاتب...)

**النفقات الاستثمارية أو الرأسمال:** هذه مصاريف لتمويل برنامج الاستثمار العام ( تشييد الطرق، والمباني الإدارية، والتعليمية، والصحة، وتنمية السهول، وبناء السدود الكهرمائية، وامتلاك السلع المراد استخدامه على مدى عدة سنوات، ...).

**الإنفاق:** أنفاق خدمات الدولة في أداء مهامها للخدمة العامة (التعليم والصحة، والطرق، والوظائف، والأمن، والزراعة، والتنظيف، ومصائد الأسماك والمواثيل...).

**الضريبة:** الاستحقاقات المالية المطلوب من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من قبل السلطة بشكل دائم وبدون تعويض، مصممة لتغطية النفقات العامة أو لتحقيق اغراض السلطات العامة.

**مشروع قانون المالية:** القانون الذي يخطط ويقيم ويأذن لجميع الموارد والنفقات الدولة قبل بداية العام (قانون المالية الأولى) أو تعديل أحكام الميزانية الأولية (الميزانية التعديلية) لقانون المالية خلال السنة.

**قانون التنظيم:** قانون تمويل مشيراً إلى النتائج المالية لكل سنة الميزانية والموافقة على الاختلافات بين النتائج والنتبؤات لقانون المالية الأولية أو التعديلية.

**القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية:** وهو القانون العالي من القانون العادي الذي يحدد المبادئ والقواعد والإجراءات الإعدادية والتنفيذية والمراقبة ومساءلة الحسابات للوكالات العامة (الدولة، والمجتمعات، والمؤسسات العامة).

**السلطة التنفيذية:** هي السلطة التي تتولى تنفيذ القوانين، وتحديد القواعد اللازمة لتطبيقها وإدارة الشؤون الجارية للدولة (الحكومة).

**السلطة التشريعية:** هي السلطة التي لها القدرة على تصويت القوانين بما في ذلك ميزانية الدولة، ومراقبة الإجراءات التي تتخذها الحكومة.

**عملية الميزانية:** عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتصلة بإعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية الدولة.

**الإيرادات الضريبية:** هذه هي عادة أكبر حصة من الموارد التي تجمعها الدولة. هذه هي الرسوم الإلزامية. أنها غالباً ما تكون الضرائب المباشرة وغير المباشرة. الضرائب المباشرة التي تشمل الضرائب على الا جور والمفروضة على الشركات. وتشمل الضرائب الغير المباشرة عادة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى.

**الإيرادات الداخلية:** هي مجموعة الصفات التي قدمت إلى السلطات الارادات في تطبيق الضرائب والجمركية والرسوم الإدارية في السنة الواحدة.

**الإيرادات غير الضريبية:** هي مجموعة الصفات المنتظمة التي لا تأتي من الضرائب. وهي تشمل عادة الإتاوات وحقوق والتكاليف الإدارية وإيرادات مرافق الدولة والرسوم الإدارية الأخرى.

**الإيرادات:** جميع الموارد المالية للدولة لتغطية نفقات الدولة (الضرائب، الضرائب العادية، والرسوم الجمركية والعائدات الإدارية).

**السلطات الإيرادات:** هي خدمات الدولة المسؤولة عن جمع الإيرادات على حساب الخزينة العامة. وهي أساسا إدارات الضرائب والجمارك والخزانة.

**الضريبة:** النظر لخدمة يقدمها شخص عامة دون أن يكون هناك علاقة بين الكمية وسعر الخدمة